بحث بعنوان :

التحديات والطموح لخريجات التعليم العالي وسوق العمل في العراق : دراسة مختارة لتجارب بعض الدول العربية

إعداد :

أ.م.د.سالم صلال راهي ألحسناوي

قسم العلوم المالية والمصرفية

الخلاصة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص في العراق ومدى الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية في هذا المضمار من خلال عرض مؤشرات الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات العراقية في السنوات الأخيرة والبطالة المتفشية بين صفوف الشباب العاطلين عن العمل وبيان أهمية تلك الشريحة الفاعلة في المجتمع ، إضافة إلى توضيح بعض الأسباب الكامنة وراء عدم ايلاء متخذي القرار لأهمية وخطورة تلك المشكلة التي أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار في المجتمع العراقي كالفساد ، والفقر، وإهمال البنى التحتية التي تعتبر الركيزة الأساسية لأي بلد .

خلصت الدراسة باستنتاجات أهمها إن الواقع الديموغرافي افرز أن اقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد، مما يولد ضغطا على الموارد الاقتصادية وتحديا لسوق العمل وإمكاناته في توليد فرص العمل الجديدة ، إضافة إلى ضعف كفاءة سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل العراقي وذلك لابتعاد الأخير عن النظم الاقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته ، فيما أوصت الدراسة بأهمية رفع كفاءة الاقتصاد العراقي من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار بما يحقق زيادة في مستوى الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي .

Challenges and ambition for the output of higher education and the labor market in Iraq : A Study of Selected experiences of some Arab countries

Abstract

The study aims to identify the possibility of achieving alignment between the outputs of higher education and the labor market in the public and private sectors in Iraq and how to benefit from the experiences of some Arab countries in this regard through the presentation of indicators huge numbers of college graduates Iraq in recent years and widespread unemployment among young people unemployed labor and the statement of the importance of that segment of society actors , as well as to clarify some

of the reasons behind the lack of giving decision-makers of the importance and seriousness of the problem , which has become a widespread phenomenon in Iraqi society such as corruption , poverty, and neglect of infrastructure , which is considered the backbone of any country.

The study 's conclusions that the most important demographic reality Sort that less than half of Iraq's population are consumers and the rest Producers were responsible support themselves and support their category consumed in the economy , which generates pressure on economic resources and a challenge to the labor market and its potential to generate new jobs , in addition to poor efficiency policy operating in response to the requirements of the labor market and the Iraqi to move away from the last economic systems that control the course of its components , while the study recommended the importance of raising the efficiency of the Iraqi economy by raising the capacity to invest in order to achieve an increase in productivity and GDP.

أولا: المقدمة

يواجه السكان والقوى العاملة في العراق تحديات جمة ؛ إذ ما يزال معدل النمو السكاني في العراق مرتفعا على الرغم من الانخفاض البسيط في الأمد المتوسط والطويل كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي ، مما يتطلب الزيادة المستمرة في معدلات الإنفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة في الاقتصاد (فئة السكان دون سن العمل+ فئة السكان خارج سن العمل) والذي قد يكون على حساب النفقات الاستثمارية ، إضافة إلى ارتفاع معدلات الإعالة في الاقتصاد حيث افرز الواقع الديموغرافي إن اقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد ، مما يولد ضغطا على الموارد الاقتصادية ، وتحديا لسوق العمل وإمكاناته في توليد فرص العمل الجديدة . كذلك انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل

(15 – 63) سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لإجمالي السكان . كما إن هناك تحديات عديدة حيث ما تزال معدلات البطالة مرتفعة في الاقتصاد العراقي والتي استقرت بشكل ملحوظ بين فئة الشباب والتي كان نصيب الإناث منها أعلى من نصيب الذكور كنتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل . إضافة إلى سلبية اثر ارتفاع درجة التحضر على اتجاهات التشغيل في العراق حيث أثبتت المعطيات الإحصائية على تمركز قوة العمل في الأنشطة غير السلعية على حساب الأنشطة السلعية مما أدى إلى تضخمها. كذلك ضعف كفاءة سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل العراقي وذلك لابتعاد الأخير عن النظم الاقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته .

ثانيا :منهجية الدراسة :

١)مشكلة الدراسة

تتمثل بالتساؤلات بالاتي :-

١- هل بالإمكان إزالة العوائق التي تواجه سياسات التخطيط والإعداد لأجهزة الدولة أمام القدرات البشرية وإبعاد الفجوة بين تلك القدرات و سوق العمل في العراق ؟

٢- هل بالإمكان إعادة التوازن بين مخرجات التعليم و حاجة سوق العمل لتلك الإعداد الهائلة منها .

٢)أهمية الدراسة

تعتبر الجامعات مركز إشعاع في تنفيذ سياسات الدولة والابتكار ومواكبة التطورات ، لذا تكمن أهمية الدراسة بكيفية معالجة الموقف السلبي لمخرجات التعليم إمام عدم قدرة سوق العمل في استيعاب تلك المخرجات إضافة إلى إمكانية إفادة متخذي القرار في التخطيط والتنفيذ على تخفيف حدة التفاوت بين المخرجات وسوق العمل وفي إمكانية دراسة ظاهرة ذلك التفاوت.

٣)أهداف الدراسة

وتكمن في بيان الآتي :-

١- أهمية مخرجات التعليم في المجتمع ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- إمكانية إفادة القطاع الخاص من مخرجات التعليم العالي وإفادة المشاريع من الاختصاصات المماثلة.

ثالثا) أهمية التعليم في العراق

يحتل التعليم العالي مكاناً متميزاً في سلم الأولويات لما له من علاقة وثيقة بالإشراف وصيانة مشاريع التنمية كما أنه يمثل أهم عناصر الوصل والارتباط بين النظام التعليمي وسوق العمل ولما له من خصوصية في تنمية الموارد البشرية التي يتميز بها عصرنا الحالي ، ومما لاشك فيه أن قطاع التعليم العالي في السنوات الأخيرة بدأ يشهد اهتماماً من العاملين عليه ضمن الإمكانيات المتوفرة ومحاولة القائمين عليه من انتشاله من الواقع المؤلم من خلال زيادة عدد الكليات العلمية والتقنية والمعاهد التقنية واستحداث أقسام جديدة ولمختلف التخصصات .

ومما لاشك فيه أصبح التعليم العالي في الوقت الحاضر يؤدي دوراً مهماً ومحورياً في تسيير دقة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره أحد الروافد الأساسية في إعداد الملاكات الوطنية و مكافحة البطالة ورفع مستوى المعيشة إذ يحتل هذا النوع من التعليم أهمية كبيرة في الدول المتقدمة (اللحيدان ، ٢٠١١).

*** مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية**

صنفت العديد من الدراسات مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية إلى عدة تصنيفات تتطابق في البعض منها وتختلف في البعض الآخر، وهذا التطابق والاختلاف جاء تبعا لتوجهات وآراء الباحثين والمختصين، ويوضح الجدول (١) بعض الأمثلة لمؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية: (Stanley,1995), (Valeria,1998) , (Albert,1990) , (Harvey,1999)

الجدول (١) مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية

مؤشرات ومعايير الجودة لدى Albert	مؤشرات ومعايير الجودة لدى Stanley	مؤشرات ومعايير الجودة لدى Harvey	مؤشرات ومعايير الجودة في جامعة فلوريدا الأمريكية
*الهيكل التنظيمي *البيئة المحيطة *المدخلات *العمليات *المسؤولية *التمويل *الإصلاح التعليمي والتربوي *العوامل الاقتصادية والاجتماعية *الفعالية الإدارية للعملية التعليمية *فعالية التدريس *الانجاز المتضمن للنتائج المحصلة	*المستوى النوعي للخريج الجامعي *البحوث العلمية للتدريسيين *سمعة وشهرة هيئة التدريس *عدد الطلبة الموجودين في مؤسسة التعليم *تكلفة كل طالب في العملية التعليمية *معدل الطالب لكل تدريسي *القبول وانتقاء الطلبة *حجم المؤسسة التعليمية	*مؤشرات أكاديمية عامة *الثقة بالمؤسسة التعليمية. *الخدمات المقدمة إلى المستفيدين *المؤشرات التنظيمية	*التقدم العلمي *المردود(النواتج العلمية) *بقاء المتعلم في البرنامج مدة كافية لتحقيق الأهداف العلمية *انتقاء الطلبة *تخطيط البرنامج التوجيهي وتقويمه *المنهاج والتدريس *تنمية هيئة التدريس

أن احد أهم أسباب الاهتمام بمؤشرات جودة العملية التعليمية هو لرفع مستوى وتحسين مخرجاتها، وهذا ماتؤكده المواصفة القياسية لـــ ISO:2008 التي كان أهم سماتها هو التركيز على الزبون Customer focus ، مما يدعو المؤسسات إلى تبني أساليب واضحة لمعرفة مدى رضا الزبون عن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، وعن أداء المؤسسة ودرجة استجابتها لمتطلبات وحاجات الزبون (القزاز، ٢٠٠٩: ٢٧) .

*** المؤشرات التحليلية :**

يوضح الجدول (٢) عدد الطلبة المتخرجين في الجامعات كافة وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية في الدراسات الجامعية الأولية حسب الجامعة والجنس للعام الدراسي٢٠٠٩/٢٠١٠

١) بلغ عدد الطلبة المتخرجين من الدراسات الجامعية كافة والكليات الأهلية وهيئة التعليم التقني (٧٣٩٨٨) طالباً وطالبة للعام الدراسي (٢٠٠٩/٢٠١٠) ، نسبة الإناث منهم (٤٦.٤%) وقد شكل العراقيين نسبة مقدارها(٩٩.٩%) من المجموع الكلي للمتخرجين . والعرب والأجانب بنسبة (٠,١%) وقد كان عدد المتخرجين (٦٩٠٢٠) طالباً وطالبة في العام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) هذا يعني أن هناك ارتفاعا بمعدل مقداره (٧,٢%) وخلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) انخفض عدد الطلبة المتخرجين بمعدل (٠,٩%) حيث كان عددهم (٧٤٦٦٩) في العام الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦).

٢) بالنسبة للطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية (الصباحية والمسائية) فقد بلغ عددهم (٤٨٠٨٦) طالبا وطالبة نسبة الإناث منهم (٥١,٢%) وفي العام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) كان عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية (٤٨٤٦٨) طالبا وطالبة وهذا يعني إن هناك انخفاضا بمعدل (٠,٨%) ، وانخفض أيضا عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠٠٩/٢٠١٠) بمعدل مقداره (١٠,٦%) حيث كان عددهم (٥٣٧٧٥) طالبا وطالبة للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦).

٣) بلغ عدد الطلبة المتخرجين من الكليات الأهلية (٥٥٧٨) طالباً وطالبة للعام الدراسي (٢٠٠٩/٢٠١٠) ، نسبة الإناث منهم (٢٩,٧%) . وفي العام الدراسي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) بلغ عددهم (٥٢٦٨) طالبا وطالبة مسجلين بذلك ارتفاعا بمعدل مقداره (٥,٩%) . وخلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠) ارتفع أيضا عدد الطلبة المتخرجين من الكليات الأهلية بمعدل (٢٤,١%) حيث كان عددهم (٤٤٩٣) في العام الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦).

٤) بلغ عدد الطلبة المتخرجين من هيئة التعليم التقني (٢٠٣٢٤) طالباً وطالبة للعام الدراسي (٢٠١٠/٢٠٠٩) ، نسبة الإناث منهم (٣٩,٧%) . وفي العام الدراسي (٢٠٠٩/٢٠٠٨) بلغ عددهم (١٥٢٨٤) طالبا وطالبة مسجلين بذلك ارتفاعا بمعدل مقداره (٣٣%) . وخلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠٠٦/٢٠٠٥) ارتفع أيضا عدد الطلبة المتخرجين من هيئة التعليم التقني بمعدل (٢٤,١%) حيث كان عددهم (١٦٤٠١)طالبا وطالبة في العام الدراسي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) وبمعدل (٢٣,٩%) . والجدول (٣) يوضح المؤشرات الرئيسة لخريجي التعليم العالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ /٢٠١٠) .

الجدول (٢) عدد الطلبة المتخرجين في الجامعات كافة وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية في الدراسات الجامعية الأولية حسب الجامعة والجنس للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩

ت	الجامعة /الكلية / الهيئة	مجموع الدراسات الصباحية			مجموع الدراسات المسائية			المجموع		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١	بغداد	٢٧٧٣	٣٩٥٣	٦٧٢٦	٦٥٢	٤٠٩	١٠٦١	٣٤٢٥	٤٣٦٢	٧٧٨٧
٢	الموصل	٢١٤٧	١٩٥٨	٤١٠٥	٤٦٠	٢٠٢	٦٦٢	٢٦٠٧	٢١٦٠	٤٧٦٧
٣	البصرة	١٥٤٥	١٨٤٦	٣٣٩١	٦١٨	٢٠٧	٨٢٥	٢١٦٣	٢٠٥٣	٤٢١٦
٤	المستنصرية	١٧١٥	١٩٢٩	٣٦٤٤	١٦٠٢	١٢٣٥	٢٨٣٧	٣٣١٧	٣١٦٤	٦٤٨١
٥	التكنولوجيا	٤٥٤	٥٨٠	١٠٣٤	٤٣٠	٢٦٤	٦٩٤	٨٨٤	٨٤٤	١٧٢٨
٦	الكوفة	٦٠٩	١٢٢٣	١٨٣٢	٣٢٦	١١٠	٤٣٦	٩٣٥	١٣٣٣	٢٢٦٨
٧	تكريت	٨٩٩	٧٥٨	١٦٥٧	٤٨٤	١٧٩	٦٦٣	١٣٨٣	٩٣٧	٢٣٢٠
٨	القادسية	١٣٠١	١١٨٠	٢٤٨١	٤٠٠	١٥٦	٥٥٦	١٧٠١	١٣٣٦	٣٠٣٧
٩	الانبار	١٣٤٤	٧٨٧	٢١٣١	١٤	١	١٥	١٣٥٨	٧٨٨	٢١٤٦
١٠	بابل	١٢٩٤	١٨٤٣	٣١٣٧	٥٨	١٦	٧٤	١٣٥٢	١٨٥٩	٣٢١١
١١	ديالى	٨٣٧	١٠٩٥	١٩٣٢	٤٩٤	١٩١	٦٨٥	١٣٣١	١٢٨٦	٢٦١٧
١٢	كربلاء	٤٤٩	٧١٨	١١٦٧	١٦٤	٩٠	٢٥٤	٦١٣	٨٠٨	١٤٢١
١٣	ذي قار	٤٥٤	١١٥٢	١٦٠٦	١٠	٧	١٧	٤٦٤	١١٥٩	١٦٢٣
١٤	كركوك	٤٦٦	٧٤١	١٢٠٧	١٣	١	١٤	٤٧٩	٧٤٢	١٢٢١
١٥	واسط	٣٧٧	٥٩٠	٩٦٧	٣٥	٧	٤٢	٤١٢	٥٩٧	١٠٠٩
١٦	النهرين	١٦٦	٢٨٤	٤٥٠	٦٢	٤٤	١٠٦	٢٢٨	٣٢٨	٥٥٦
١٧	الإسلامية	١٨٤	١٠٨	٢٩٢	١٣١	٨٦	٢١٧	٣١٥	١٩٤	٥٠٩
١٨	ميسان	٣٦٦	٤٦١	٨٢٧	٠	٠	٠	٣٦٦	٤٦١	٨٢٧

١٩	المثنى	١٠٠	١٧٣	٢٧٣	٣٤	٣٥	٦٩	١٣٤	٢٠٨	٣٤٢
المجموع		١٧٤٨٠	٢١٣٧٩	٣٨٨٥٩	٥٩٨٧	٣٢٤٠	٩٢٢٧	٢٣٤٦٧	٢٤٦١٩	٤٨٠٨٦
٢٠	كليات تقنية	١٣٤٩	١٠٠٤	٢٣٥٣	١٣٥	١٢١	٢٥٦	١٤٨٤	١١٢٥	٢٦٠٩
٢١	معاهد تقنية	١٠٠٩١	٦٧١٣	١٦٨٠٤	٦٧١	٢٤٠	٩١١	١٠٧٦٢	٦٩٥٣	١٧٧١٥
٢٢	هيئة التعليم التقني	١١٤٤٠	٧٧١٧	١٩١٥٧	٨٠٦	٣٦١	١١٦٧	١٢٢٤٦	٨٠٧٨	٢٠٣٢٤
٢٣	الكليات الأهلية	٢٧٨٢	١٤٣٤	٤٢١٦	١١٣٩	٢٢٣	١٣٦٢	٣٩٢١	١٦٥٧	٥٥٧٨
إجمالي المتخرجين		٣١٧٠٢	٣٠٥٣٠	٦٢٢٣٢	٧٩٣٢	٣٨٢٤	١١٧٥٦	٣٩٦٣٤	٣٤٣٥٤	٧٣٩٨٨

المصدر :- دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، ص٤

الجدول (٣) المؤشرات الرئيسة لخريجي التعليم العالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ /٢٠١٠)

السنة الدراسية	خريجو الدراسات الجامعية الأولية				خريجو الدراسات العليا
	الجامعات الحكومية	الكليات الأهلية	هيئة التعليم التقني	المجموع	
			المعاهد التقنية	الكليات التقنية	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٣٧٧٥	٤٤٩٣	١٣٩٨٨	٢٤١٣	٧٤٦٦٩	٥٨٦١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٤٦٧٤	٥١١٢	١٢٨٣٣	٢٩١٠	٧٥٥٢٩	٥٣٢٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٥٦٨٤	٣٩١٨	١٥٠٨٣	٢٣٦٨	٦٧٠٥٣	٤٣٤٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٨٤٦٨	٥٢٦٨	١٣٣١٠	١٩٧٤	٦٩٠٢٠	٤٧٠٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٨٠٨٦	٥٥٧٨	١٧٧١٥	٢٦٠٩	٧٣٩٨٨	٣٨٢٧
معدل التغير خلال الفترة(٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٠/٢٠٠٩) %	-٠,٨	٥,٩	٣٣,١	٣٢,٢	٧,٢	-١٨,٧
معدل التغير خلال الفترة(٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠١٠/٢٠٠٩) %	-١٠,٦	٢٤,١	٢٦,٦	٨,١	-٠,٩	-١٣,٧

المصدر :- دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، ص٦ .

رابعا) الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم :

يقصد برأس المال البشري هو امتلاك المقدرة العقلية والمهارات والخبرات اللازمة لتوفير الحلول العملية المناسبة للزبائن ، فهو مصدر الابتكار والتجديد في المنظمة ، وهو يسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنظمة (Stewart ,1999:75) . وهو مجموعة من المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة ، والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية ، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة ، التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية في تحسين إنتاجيته (فرغل ،٢٠١٠) .

وان هناك عوائد عديدة من التعليم تتداخل فيما بينها وقد يعني بعضها الآخر فمنها عوائد اجتماعية مثل الارتقاء المعرفي لأبناء المجتمع وتنظيم الحياة بين أفراد المجتمع والقضاء على الاعتقادات الخاطئة . وقد تكون هناك عوائد اقتصادية منها زيادة دخل الفرد ومن ثم زيادة دخل المجتمع وزيادة الترشيد وعدم الإسراف والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة .

أكد تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٢) على ضرورة الإصلاح الداخلي الذي يشمل المعرفة إلى جانب الحرية وقضايا المرأة . نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية ويتطلب الأمر قيام مؤسسات مجتمعية لتحقيق ذلك (المطيري ، ٢٠٠٧:٥) .

وتأكيدا على الدور المأمول من مؤسسات التعليم العالي في قيادة المجتمعات للتغيير عقدت مجموعة من المؤتمرات والندوات الإقليمية من أجل ذلك . ويتطلب ذلك من الجهات المسئولة من استثمار رأس المال الفكري بالشكل الصحيح واستجابة لمتطلبات السوق العراقي .

*** دور القطاع الخاص في سوق العمل**

يقدر المجموع الكلي للمشتغلين في العراق وللقطاعين العام والخاص بـ ٧,٦ مليون في عام ٢٠٠٧ ويستحوذ القطاع الخاص على نسبة التشغيل الأكبر للقوى العاملة في العراق والتي قدرت بـ ٨٥,٣ % في العام ذاته مقارنة بـ ١٤,٧% للقطاع الحكومي ، هذا التباين في نسب توزيع قوة العمل ما بين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح المعالم في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية حيث كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع الخاص في كل من أنشطة الزراعة والصيد وتجارة الجملة و المفرد بواقع ٩٨% لكل منها مقابل ٢% للقطاع العام و ٩٠% في أنشطة التشييد والبناء (١٠%) للقطاع العام في حين سجل القطاع الخاص مستويات تشغيل متدنية في كل من قطاع التعدين و الاستخراج إذ بلغت ما نسبته (١٤,٥)، وفي الماء و الكهرباء (١٨,٥%) ، وفي قطاع الخدمات (٣٥%) . في حين توزعت نسب التشغيل مناصفة بين القطاعين (سالم ،٢٠١١ :٣).

إن كل هذه المؤشرات والنسب تعكس أهمية القطاع الخاص والدور الذي يؤديه في أنشطة الاقتصاد الوطني و دوره في تسريع عملية التنمية والدور الذي يمكن أن يؤديه في استيعاب المتخرجين من التعليم العالي والتدريب المهني و التقني والتقليل من مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي . وعلى الرغم من ذلك ، فأن مشاركته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لايتجاوز ٩% منه ولاسيما في القطاع الزراعي .

يتميز أداء القطاع الخاص خلال المدة ما قبل عام ٢٠٠٣ بمحدودية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام وكذلك الدخول في مجال الاستثمار وقد يعود ذلك إلى التشريعات والقوانين والأنظمة مما شجع على هجرة المستثمرين و رؤوس أموالهم خارج البلاد وأثر ذلك على مساهمته في الناتج الإجمالي .

يواجه القطاع الخاص صعوبات و معوقات تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الإنتاجية و تضعف من قدرته التنافسية ولعل في مقدمتها ضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال إقامة المعارض الخارجية و المشاركة فيها بقوة إضافة إلى الجانب الأمني ثم عدم توفر البنى التحتية كالكهرباء والماء وطرق النقل .

إن هذه الأسباب جعلت من القطاع الخاص غير قادر على استيعاب مخرجات التعليم العالي والمهني و التقني والتي أساساً تفتقر إلى التعليم والتدريب المتطور فأصبحت الأسباب مشتركة بين قطاع التعليم و قطاع الأعمال .

إذن لابد من معالجات فورية و سريعة ومواكبة للتطورات التي يشهدها العالم من تطورات في مجال التعليم والتدريب وكذلك في مجال استخدام التقنية الحديثة ولاسيما في المجالات الصناعية والزراعية وكذلك إشراك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني والتقني في دراسة متطلبات واحتياجات سوق العمل في العراق .

كما تبرز في ظل هذه التطورات العالمية وثورة المعلومات والتكنولوجيا ضرورة تعزيز وتطوير التأهيل الفني والتدريب المهني وتنمية المهارات والقدرات على استخدام التكنولوجيا المتقدمة .

ومن هنا تبرز أهمية القطاع العام في دعمه للقطاع الخاص لأن القطاع الخاص وحده غير قادر على تحمل كل الأعباء فلابد من إعادة تشريع القوانين والأنظمة بما يخدم مسيرة القطاع الخاص وكذلك التفاعل والتعاون بين القطاعين من خلال الإمكانيات البشرية والمالية والإدارية و التنظيمية

والمعرفية وعدَ هذه الشراكة أنموذجا متطورا تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص و الوفاء باحتياجات السوق .

خامسا) سوق العمل في العراق

يتسم سوق العمل في العراق حتى عام ٢٠١١ بمجموعة من الخصائص وهي :-

١)إجمالي عدد السكان (٣٣٣٣٠) حيث يقسم إلى (١٦٧٥٨) ذكور و (١٦٥٧٢) إناث أي إن هناك تقارباً بين الجنسين.

٢)نسبة السكان من الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة أي الفئة التي تقع في سن العمل إلى إجمالي السكان تقدر ب (١٨٧٨٨٠٦٨) لاتتجاوز (٥٦%). وهذا يعني أن نصف السكان في سن العمل (١٥-٦٤) سنة هم من العاطلين عن العمل (سالم ، ٢٠١١ :٢) .

٣)معدل النمو السكاني يبلغ (٣,٢%) وهو معدل يفوق كثير من بلدان العالم المتقدم والذي لايتجاوز(٢,٢%).

٤)معدل النشاط الاقتصادي للسكان (١٥سنة فأكثر) بلغ (٢٩%) اذ أنها منخفضة وهي أوطأ النسب المشاركة في النشاط الاقتصادي في العالم . فعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة في الأردن والذي تعاني أيضاً من البطالة بحدود (٣٩,٥%) (الحباشنه ، ٢٠٠٩ :٢) .

٥)نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي هي بحدود (٨٣%) في حين لم تمثل نسبة مساهمة الإناث سوى (١٧%).

٦)إن (٢٤%) من المساهمين في قوة العمل هم من الأميين ومن بين هؤلاء (٤١,٢%) يقرؤون ويكتبون و (٤٩,٨%) لايعرفون القراءة والكتابة .

٧)العدد الكلي للمشتغلين في العراق (القطاع العام والخاص) بلغ (١٢٩١٠٣٠) في عام ٢٠١٠ . وكان عدد المشتغلين في القطاع الخاص بنسبة (٩٥%) في حين نسبة عدد المشتغلين في القطاع الحكومي (٥%) (الإحصاء ، ٢٠٠٧).

*** البطالة**

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم ، و تختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي. هناك عدة تعاريف لظاهرة البطالة ومنها إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة

الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل **(سوزان ، ٢٠٠٤ :١١٥)** ، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية .

و تعرف البطالة أيضاً بأنها عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية لظروف خارجه عن إرادتهم على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه (الراوي وعبد الجاسم ،١٩٨٩:٣). وتحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسة تحول دون توفر فرص عمل كافية ، وعليه يمكن توضيح مشكلة البطالة وفق المؤشرات أدناه :-

أ)البطالة في العراق من جانب العرض : يمكن تحديد مشكلة البطالة من جانب العرض على :-

١- معدل النمو السكاني .

٢- هجرة الفلاح .

٣- عدد الرسوب والتسرب من النظام التعليمي .

٤- انعدام التنسيق بين النظام التعليمي وأسواق العمل .

١)معدل النمو السكاني :- ما يزال معدل النمو السكاني مرتفعاً وقد وصل إلى (٣%) خلال العقود الثلاثة الأخيرة وهو ما ينسجم مع السياسة السكانية في العراق المبنية على مبدأ تحقيق زيادة متنامية في عدد السكان تحقيق لمقومات الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة من جهة ولتأمين الأمن والدفاع القومي من جهة أخرى . لذلك تضاعف عدد السكان خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٠) حيث بلغ (٢٤,١١٥) مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ موازنة بـ (١٢) مليون نسمة ١٩٩٧. ويتجلى هذا بوضوح في التركيب العمري لسكان العراق ؛ إذ تشكل الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة نسبة تبلغ (٥٣,٣%) من مجموع سكان القطر عدا محافظات الحكم الذاتي وفقا لنتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ، وتبدو بصورة جلية من خلال التعرف على نسبة السكان النشيطين اقتصادياً التي تصل نحو ٢٥,٣% من مجموع السكان . في حين بلغت نسبة الإعالة (٢٩٥) أي إن كل (١٠٠) فرد من السكان النشطين اقتصادياً يتحمل عبء إعالة ٢٩٥ فردا (التقرير الاقتصادي العربي ،٢٠٠٣:٣٦).

٢)هجرة الفلاح :- تعكس البيانات الإحصائية إن عدد سكان الريف في العراق انخفض بنسبة (١,٢%) عام ٢٠٠٩ **(**التقرير الاقتصادي العربي ،٢٠٠٣:٣٩) ، كما تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة (٠.٤) ويعزى هذا إلى الهجرة التي تعود إلى قلة توفر الخدمات في الريف ، وعدم قدرة القطاع الزراعي على استيعاب العمالة المتزايدة والناتجة من معدلات النمو السكاني العالية التي تدفع بالسكان للهجرة إلى المدن سعيا لحياة أفضل .

مما ترتب عليه تصحر وضياع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وسط و جنوب العراق بحيث قدرت بنحو (٤) ملايين هكتار وأصبحت غير صالحة للزراعة .(عناد ،٢٠٠٢)

٣)معدل التسرب :- لايزال معدل التسرب مرتفعاً نسبياً ففي عام ١٩٩٨ بلغ معدل التسرب نحو(٢٨%) ويعزى هذا المعدل إلى عجز الآباء عن تحمل تكاليف المدرسة وخاصة في ظل العقوبات (مسح للتطورات الاقتصادية ، ٢٠٠٠ :٤٥) .

٤)انعدام التنسيق بين النظام التعليمي وأسواق العمل :- إن تفشي هذا النوع من البطالة بين حقوق العاطلين يمثل ظاهرة خطيرة تنعكس بشكل سلبي على عملية التنمية وتؤدي إلى التراجع في معدلات النمو الاقتصادي وإضعاف القدرة التنافسية . وان ارتفاع بطالة المتعلمين تؤدي إلى انخفاض عائد التعليم وارتفاع الكلفة الاجتماعية .(التعطل في دول الاسكوا ، ١٩٩٣ : ١٠١) .

ب) البطالة في العراق من جانب الطلب: فهو مرهون بمعدل النمو الاقتصادي ، وحسب إستراتيجية العمل المستخدمة في كل قطاع ، ولتوضيح هذا الجانب يمكن دراسته من خلال المؤشرات الآتية :-

١)القوى العاملة في القطاع الزراعي: تبلغ القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الأخرى أقل من ١٠% في العراق وعند موازنتها مع بعض الدول العربية تبين الأهمية النسبية للأيدي العاملة في الزراعة متدنية ، ففي جيبوتي مثلا (٧٩%) وفي السودان (٢٧%) .

وتتجلى تراجع الأهمية النسبية للقوى العاملة الزراعية أيضا من خلال تراجع معدل نمو الصادرات الزراعية بنسبة (٨,٥%) مع تزايد معدلات الواردات الزراعية للمدة (٢٠٠٠,١٩٩٦) بنسبة (٧,٣%) .

وينتج مما سبق ، انخفاض خصوبة الأرض وضعف إنتاجها وكذلك تدهور كبير في مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قدراته في إمداد القطاع الصناعي بالحجم المناسب من المنتجات الزراعية إضافة إلى تناقص قدرته في استيعاب العمالة من (١٢,٨%) عام ١٩٩٥ إلى ما يقارب (١٠,١%) عام ٢٠٠٠(التقرير الاقتصادي العربي ، ٢٠٠٣ : ٣٦).

٢)القوى العاملة في القطاع الصناعي : والحال قبل الحرب ينعكس خلال استيعابه القوى العاملة بأقل من الربع بحيث وصلت معدلاتها قرابة (٢٤,٦٢%) ، (٢٢,١%) للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠) على التوالي . ويثبت ذلك قلة مساهمته في القيمة المضافة للقطاع بمليون دولار التي بلغت نحو (١٠,١٤٨) حسب إشارة التقرير الاقتصادي العربي الموجود عام ٢٠٠٣ ، أيضا قلة أثره في خلق فرص العمل من خلال إنتاج العامل في هذا القطاع وبالأسعار الجارية وكما في الجدول (٤) أدناه.

الجدول (٤)القوى العاملة في القطاع الصناعي

١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
٧,٣٢٨	٨,٣٨٩	٧,٥٤٦

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠٠٢ ،ص٥٣ .

ويرجع انخفاض مشاركة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي إلى إن معدل نمو التشغيل في هذا القطاع لم تصل إلى نسبة (١٠%) سنوياً للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ كما تتجلى أهمية هذا القطاع بوصفه مؤشراً للتقدم التقني والتشغيل في استيعابه للقوى العاملة والتي لاتصل إلى الربع من القوى العاملة الإجمالية.

٣)القوى العاملة في القطاع الخدمات : استحوذ قطاع الخدمات على النسب (٦٢,٧%) ، (٦٧,٨%) من القوى العاملة لعامي (١٩٩٥,٢٠٠٠) الذي يعكس حجم العمالة المرتفعة فيه من خلال مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والموصلات) والخدمات الاجتماعية (الإسكان والصحة والتعليم) في الناتج المحلي الإجمالي قرابة (٥٠%) من الناتج عام ٢٠٠١(التقرير المعلن ،٢٠٠٤ :٥) ، وبالأسعار الجارية وتعزى حجم العمالة المرتفعة التي تفوق النصف إلى ظاهرة البناء الداخلي والتشييد كما تعود حركة السياحة . إضافة إلى الحقائق أنفة الذكر يتبين معدل نمو القوى العاملة إلى مجموع السكان في العراق وقبل الحرب قليلة فقد بلغت (٣,٦%) للفترة (١٩٩٥,٢٠٠٠) في حين وصلت هذه المعدلات في اليمن وسوريا على التوالي نحو (٤%و ٤,٣%) (التقرير الاقتصادي العربي ، ٢٠٠٢ :٥٣).

ج) حال العراق في ظل الوضع الراهن :

تحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية يصعب خلالها توفر عمل كافية للعاطلين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في المرحلة الراهنة لأسباب متعددة ، والسبب الأهم هو الحرب وما ألحقته من خراب ودمار وعطلت بسببها معظم المؤسسات الحكومية ؛ لذلك بلغت معدلات البطالة ٥٠% ، إذ لم تشهدها البيئة العراقية سابقة ، والتي تم تقديرها وفق آلية تعاون بين دائرة تخطيط القوى العاملة في الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال مسح ميداني لعينة شملت (٢٤٩٠٠) أسرة عراقية بلغت معدلات البطالة فيها نسبة النصف من السكان النشطين اقتصادياً ، وتتوزع هذه النسبة بين معدل بطالة كاملة (٢٨،١%) ومعدل بطالة ناقصة تصل إلى(٢٠,٦%).

كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي أن حجم البطالة في العراق وصل (١٢) مليون عاطل بينما كان أبان الحرب لم يتجاوز (٤%) عام ١٩٨٧ وهذا يرجع إلى النمو الاقتصادي المرتفع آنذاك بحيث جعل من معدل البطالة طبيعية وفق القياسات العالمية.

أما بعد فرض الحصار فيظهر معدل البطالة بنحو(١٣,٦%) عام ١٩٩٧ (التقرير الاقتصادي العربي ،٢٠٠٢ : ٥٣) . وتعزى هذه النسبة إلى اثر الحصار على الاقتصاد ، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٤ وصلت إلى مرحلة حرجة كما في الجدول (٥).

الجدول (٥) معدلات البطالة في العراق لسنوات مختلفة وبنسب مئوية

السنوات	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٣	٢٠٠٤
معدلات البطالة	٣,٦	١٣,٦	٤٨,٧	٢٦,٨

المصدر : (١) خلاصة تقريرالتنمية البشرية في العراق عام ٢٠٠٠.

(٢) نتائج مسح التشغيل والبطالة / المرحلة الاولى / عام ٢٠٠٣/ التقرير المعلن عن الجهاز المركزي للاحصاء /١٨/شباط ٢٠٠٤/ص٣.

(٣) نتائج مسح التشغيل والبطالة المرحلة الثانية / النصف الأول عام ٢٠٠٤،اب .

د) أسباب البطالة في العراق

تعزى مشكلة البطالة لعدم التوافق بين عرض وطلب الأيدي العاملة ، فالعرض يفوق الطلب بمعدلات أعلى منه . كما إن القطاع العام الذي يعد وسيلة لتحقيق وإشباع الطبقات المتوسطة في المجتمع والضمان لتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي استأثر بثلث القوى العاملة حيث يستحوذ على (٣٠%) من الأيدي العاملة كما يرجع تفشي هذه الظاهرة إلى :-

١)قرار تجميد التعيينات في مؤسسات الدولة .

٢)ساهمت دوائر التصنيع بتعطل قرابة (٥٠) ألف عامل عاطل (إحصاءات عن البطالة ، ٢٠٠٤) .

٣)عودة المهجرين والمهاجرين والبالغ عددهم قرابة (٤) ملايين شخص الذي انسحبت التأشيرة منهم فقد ساهموا في جزء من البطالة .(الإبراهيمي ، ٢٠٠٤) .

٤)تدمير وزارة الأعلام وتسريح (٦٠٠٠) موظف عاطل .

كان لقرار حل قوات الجيش والشرطة الحصة الأكبر من هذا العدد حيث تجاوز مليون شخص عسكري عاطل .

ومن الآثار المترتبة جراء تفشي اتساع ظاهرة البطالة :

*** الفقر:**

إن الأدبيات التي تتعامل مع التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، تتضمن العديد من التعريفات لظاهرة الفقر، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف وجهات نظر علماء الاجتماع والاقتصاد، فمن وجهة نظر علماء الاجتماع تُعد ظاهرة الفقر ظاهرة نسبية توجد في المجتمعات الإنسانية كافة. وينظر إليها الاقتصاديون على أنها تمثل المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية ، التي تمكنها من الحياة الكريمة، (الخصاونة وآخرون، ١٩٩٨).

ويتفق الفريقان على أن الفقر حالة من الحرمان المادي والتي تتمثل مظاهرها في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وعدم توافر الضمان اللازم لمواجهة الحالات الصعبة من مرض وإعاقة، وكوارث وأزمات، (باقر، ١٩٩٦).

ويُعرف بأنه: نقص في القدرة الإنسانية الفردية، والفئوية والمجتمعية والمؤسسية، ينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو عنهما معاً في مجتمع ما وفي زمن معين، مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي لإشباع الحاجات المادية، والاجتماعية والثقافية، والنفسية للأفراد والجماعات، (حمزة وآخرون، ٢٠٠٢).

وبمفهوم التنمية البشرية الشاملة: فإن الفقر لا يعني قلة الدخل أو الفشل في الحصول على الحاجات الأساسية، بل قصور القدرة الإنسانية عن تحقيق الرفاه الإنساني المستحق، ويشمل فضلاً عن الحرمان المادي، الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية، كالتمتع بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والحرية والكرامة، واحترام الذات واحترام الآخرين، (شخاتره وآخرون، ٢٠٠٠).

*** الفساد**

يعد الفساد (الإرهاب البارد) من اخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره واستفحل أمره في اغلب مفاصل المؤسسات العامة ، ولم تقتصر خطورته على المفهوم الخاص الذي تبناه البنك الدولي باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، بل تعدى ذلك إلى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وتزداد خطورته إذ يؤدي إلى تشويه النسيج الاجتماعي والبنى الطبقية في المجتمع(الغزي ، ٢٠٠٩ :٢).

وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية احتل العراق المركز ١٧٨ من مجموع ١٨٠ دولة استناداً إلى مؤشر مدركات الفساد ولم يسبقه الا الصومال ومينمار(منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠١١). وعلى الرغم من امتداد آثار الفساد الا أن آثاره في البطالة تتأتى من خلال الحد من النمو الاقتصادي ، إذ يؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لأن الاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد وهذا ما يؤدي إلى الفقر والبطالة (مركز حمورابي ،٢٠١٠ :٢٣٧) نتيجة النقص الحاصل في الموارد الموجهة لمعالجة الفقر وتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد.

*** النتائج المتوقعة من تنفيذ السياسات العامة للربط بين مخرجات التعليم العالي التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل :**

١)تحقيق ملتقى للحوار بين كافة المسئولين ومتخذي القرار وأرباب العمل وأصحاب المصانع .... الخ ، وهيئات الدولة المختلفة والمعنيين في الوزارات المعنية (التربية والتعليم، التعليم العالي، القوى العاملة، التجارة والصناعة، الصناديق الاجتماعية للتنمية ... الخ) وبالتنسيق مع الجهات الممثلة للقطاع الخاص و الجهات المانحة والجمعيات غير الحكومية، وذلك لمناقشة سبل الإصلاح الهيكلي للتعليم والتدريب التقني والمهني، وإدارة حوار مجتمعي شامل .

٢)تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوي الشركات والمصانع أم على المستوي الفردي لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتمشى مع المستويات العالمية للجدارة والمهارة .

٣)إنشاء هيئة مستقلة متخصصة لضمان جودة التعليم والتدريب، والاعتماد ومنح الشهادات .

٤)وضع إطار وطني للمؤهلات تشارك فيه كافة الجهات المعنية ويستند إلى تجارب عالمية في هذا الشأن .

٥)وضع معايير وطنية للمهارات تشارك فيها كافة الجهات المعنية بخبراء في المجالات الاقتصادية المختلفة ومتخصصون في المهن والحرف ذات الصلة .

٦)تأسيس كيانات منتظمة في المناطق الصناعية المختلفة للربط بين جميع الجهات المعنية والمشاركة في التدريب والتعليم لتحقيق مبدأ اللامركزية .

٧)ممارسة تنظيم المراقبة والتقويم والتحقق من تنفيذها لمهامها بدقة و كفاءة .

٨)مشاركة أصحاب المصلحة من القطاعات الاقتصادية المختلفة في التخطيط والتنفيذ لجميع خطوات التأهيل والتدريب من حيث تحديد مواصفات المهن والتوصيف الوظيفي ووضع المناهج والمحتويات التي تحقق مستوي المعارف والمهارات والجدارة المطلوبة لكل مهنة طبقا لمتطلبات السوق، وتحديد

أعداد المطلوبين لكل تخصص وتوفير أماكن التدريب العملي لهم ، وكذلك المشاركة في أعمال التقييم بما في ذلك وضع وتنفيذ وتقييم الامتحانات العملية في السنوات النهاية وفي نهاية الدورات التدريبية ٩)إنشاء مراصد محلية وإقليمية لدراسة احتياجات سوق العمل أولا بـأول ومسـايرة ديناميكيـة التغيير والتطورات التقنية والفنية العالمية. (سيد علي ، ٢٠٠٩ : ٢٧-٢٨) .

سادسا) تجارب بعض الدول العربية

١) إستراتيجية التجربة الأردنية

هدف الإستراتيجية الرئيسي هو توفير الفرص وتحفيز النمو وإحدى أولوياتها هي الموارد البشرية . فهي تقوم على الاستثمار بصورة مكثفة في التعليم والتأكيد على التدريب المهني والمهارات الفنية اللذان يتوجهان إلى سوق العمل لتوفير قوى عاملة لأصحاب العمل .

*** أسباب المشكلة**

يعاني الأردنيون العاطلون عن العمل من صعوبة في إيجاد فرص عمل من خلال مؤسسات التشغيل الحكومية ، وأن قطاع التدريب يخرج عمالا بمهارات لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل . وقد تفاقمت هذه المشكلة في ضوء غياب المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مراحل التدريب المهني المختلفة للمتدربين ، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص و المهارات المتوافرة لدى الخريجين .

*** النتائج**

تبين من التجربة الأردنية أن العمل على استقطاب الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ، يسارع إلى استحداث فرص العمل . وأن تحديد آليات دعم التشغيل الفعالة وتعزيز تطبيقها وإعادة هيكلة قطاع التدريب المهني وزيادة فعاليته وجودة مخرجاته يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الأردن وذلك بالتركيز على مبادرات دعم التشغيل والتدريب المهني ، إذ انخفض معدل البطالة من (٢٤,٨%) في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢,٥%) في عام ٢٠٠٨ .

*** المشاريع والبرامج التي تنفذها وزارة العمل الأردنية**

قامت وزارة العمل باعتبارها إحدى أعضاء المجلس بإقامة مجموعة من المشاريع لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب في الأردن وتلبية احتياجات سوق العمل في الأيدي العاملة من جهة ، وبين خلق المزيد من فرص العمل والتدريب للأردنيين وتشغيلها الأيدي العاملة الوطنية من جهة أخرى .

١)الشراكة الوطنية للتشغيل والتدريب :- وهدفها تدريب و تشغيل المتعطلين عن العمل في مهن قطاع الإنشاءات .

٢)مشروع التدريب في قطاع السياحة والفندقية .

٣)مشروع التدريب والتشغيل الوطني : وهدفه تلبية احتياجات المنشآت من العمالة المهنية الماهرة و تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص .

٤)إنشاء الفروع الإنتاجية في المناطق الفقيرة.

٥)يهدف إلى رفع درجة المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومهارات العمالة الأردنية وتطوير الخدمات الأساسية المتعلقة بفن الطبخ وتقديم الطعام والشراب والتدبير الفندقي .

٢) تجربة المملكة العربية السعودية

اعتبر وزارة العمل السعودي اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والحاجات الفعلية لسوق العمل ومختلف الأنشطة الاقتصادية أبرز تحديات سوق العمل في العالم العربي، مؤكداً أن إنشاء مؤسسات عامة للتدريب التقني والمهني لتأهيل العمالة الوطنية ورفع قدرتها الإنتاجية وتحسين القابلية للتوظيف، ورفع مستوى التنافسية، وصنع جيل قادر على التعامل مع المتغيرات والتطورات العلمية والتقنية ووسائل وأساليب الإنتاج، من شأنه تحقيق التنمية الشاملة المستدامة . إن منظمة العمل العربية والبنك الدولي والدول العربية والمنظمات العربية والدولية اجتمعت في المنتدى العربي الثاني لتناول قضية التشغيل التي أصبحت محور اهتمام الجميع ، خصوصاً أنه لا يمكن لوزارة أو جهة معينة أن تنجح منفردة في التعامل مع قضايا التنمية والتشغيل

لقد أسهمت السعودية في تفعيل قرارات القمم الاقتصادية والتنموية السابقة، وبخاصة في ما يتعلق ببطالة الشباب وذوي الإعاقة، وخلق فرص العمل اللائق، والاعتماد على الشباب في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدراتهم، وتوفير البيئة الداعمة لتمكينهم من خلال التعليم النوعي والتدريب المتطور والرعاية الصحية المتكاملة

وأشارت وزارة العمل إلى أن البنك الدولي سينظم جلسة خاصة على هامش المنتدى لاستعراض مبادرات وزارة العمل السعودية، ومنها برنامج حافز، وبرنامج نطاقات، وبرنامج «سايتم نت» الذي أطلق لتوفير الحماية الاجتماعية لأبناء وبنات الوطن الباحثين عن العمل ولم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل، ومساندتهم مادياً وتدريبياً وتوظيفيا . وأن وزراء العمل العرب المشاركين في المنتدى اطلعوا على مبادرة الوزارة بشكل سريع، وأن نتائج تلك المبادرات حازت قبول واهتمام المؤسسات الدولية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي . وأوضح أن برنامج حماية الأجور يقدم

خدمة مميزة للعاملين، إذ تتابع وزارة العمل حصول العاملين في القطاع الخاص على أجورهم، وإذا اكتشفت الوزارة عدم تسلّم العمال أجورهم سواء سعوديين أم وافدين، تقوم بمتابعة تلك المنشأة وحرمانها من خدمات العاملين فيها.

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية أن المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل لديه أهداف سامية وعدة، مضيفة أن اجتماع وزراء العمل العرب في مكان واحد وتحت مظلة واحدة يحقق منافع كبيرة للشعوب العربية التي ستستفيد من النتائج المتوقع أن يخرج بها المنتدى

وأشارت وزارة العمل البحريني في تصريحات على هامش المنتدى، إلى أن هناك أبحاثاً وتجارب دولية جرت مناقشتها،ونأمل بأن تسهم في إصلاح أسواق العمل في المستقبل، وتذلل أوجه الخلل ، فيما رأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب إن حصول المرأة العربية على فرص عمل موازية للفرص التي يحصل عليها الرجل بعيد المنال ، وعزت ذلك إلى تأخر دخول المرأة العربية سوق العمل وقالت إن نسبة هجرة النساء في دول الخليج من أجل البحث عن العمل هي الأعلى على مستوى الوطن العربي ، محذرة من وجود شبكات تغرر بالنساء العربيات اللاتي يتجهن إلى سوق العمل ويجدن أنفسهن ضحية لشبكات تستغل أنوثتهن، ودعت صناع القرار في الوطن العربي إلى مراجعة دورية لعقود تشغيل المرأة، مشيرة إلى أهمية نجاح المعادلة بين مدخلات التعليم ومخرجاته للحد من البطالة المفرطة، مشددة على أهمية السياسات الحكومية لرفع عدد الشباب في مقاعد التعليم الجامعي، وتوفيره بجودة عالية ليواكب متطلبات سوق العمل العربية، بهدف تكوين قوة بشرية من شأنها الدفع بالتنمية الاقتصادية وتوفير الحماية الاجتماعية ، وأشارت إلى أن الاحتجاجات والتظاهرات في الدول العربية جاءت «نتاج حراك شعبي في بعض الدول العربية»، منوهة بالحراك الشعبي المغربي الذي اتخذ من الإصلاح في إطار الاستقرار عنواناً له

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل الإندونيسي أن الاتفاق الثنائي المبرم للملكة العربية السعودية مع إندونيسيا أخيراً يشمل اتفاقاً لتنظيم عملية استقدام العمالة المنزلية، مشيراً إلى أن فتح الاستقدام يتطلب الاتفاق على بنود العقد وإجراءات الاستقدام ، إذ أن فريقاً من الجانبين يعمل للتنسيق والتطبيق، لافتاً إلى أن الاتفاق يلزم صاحب العمل إبرام عقد عمل تحدد فيه كل الحقوق والواجبات، إضافة إلى توفير بيئة إقامة مناسبة للعامل المنزلي ، وأفاد بأن اعتماد مجلس الوزراء للائحة العمالة المنزلية يعد من ركائز تنظيم العمالة المنزلية التي تمت أخيراً، ونصت على حفظ حقوق الطرفين وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما .

فيما شددت وزارة القوى العاملة العُمانية على أهمية توقيت عقد المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل، وقالت إنه «يأتي في وقت تناقش فيه المنطقة العربية أحد أهم المواضيع المطروحة، وهي آفاق التشغيل وارتفاع نسبة الباحثين عن عمل، وكذلك العلاقة بين القطاع الخاص والتشغيل والمواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل». وأضافت أن هذه المواضيع جميعها مهمة، بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تشغيل الشباب الباحثين عن عمل، وبخاصة بعد زيادة أعدادهم، وأن ما قُدم وسيقدم من أوراق العمل وآراء الخبراء سيسهم في الخروج بتوصيات وتحقيق إيجابيات هادفة ستساعد دول المنطقة والدول العربية على وجه الخصوص في مراجعة بعض آليات العمل، وإيجاد التشريعات المناسبة لتطوير أسواق العمل لتكون جاذبة ، وأشارت إلى أن المنتدى لا يتميز بمشاركة وزراء العمل فقط ، بل وزراء بعض الجهات الأخرى مثل التعليم العالي والتخطيط والمالية من بعض الدول، بهدف تحقيق التكامل بين الجهات المعنية في كل دولة، بما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل جاذبة وخلق فرص عمل جديدة تسهم في الاستقرار ورفع الطاقة الإنتاجية في اقتصاد المنطقة العربية

٣) تجربة دولة البحرين

بدأت سياسة البحرين منذ فترة (١٩٧٧) ، إذ تتميز التجربة بتكثيف برامج التدريب وتأهيل المواطنين وإعدادهم للعمل في القطاع الخاص ، حيث أكد رئيس التوظيف والتعيين بديوان الخدمة المدنية " أنه رغم التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التوطين في القطاع الخاص إلا أن القطاعين الخاص والحكومي يبذلان جهوداً كبيرة لتذليل هذه العقبات من خلال إرساء اللوائح والقوانين والأنظمة " التي تهدف إلى التركيز على ضرورة التوظيف ، وأن نسبة العمالة البحرينية شهدت خلال السنوات الماضية تزايداً كبيراً حيث بلغت نسبتها في مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية ٢٥.٨٩% وفى القطاع الخاص نحو ٣٤% عام ١٩٩٨ بزيادة نحو ٤% عن عام ١٩٩٦(جريدة الاتحاد ، ٢٠٠٥).

٤) تجربة دولة الإمارات

أكدت وزارة العمل والشئون الاجتماعية (جريدة الاتحاد ، ٢٠٠٥) ، إن معالجة الأوضاع الداخلية لسوق العمل يشكل أهمية كبيرة وضرورة تحتمها اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، وأن معالجة هذا الاختلال يرتبط بمدى نجاح ترجيح ميزان القوى لصالح العمالة الإماراتية وتقليص العمالة الوافدة في القطاع الحكومي والخاص . وفى هذا السياق أشارت دراسة عمالية إلى أن زيادة نسبة العمالة الوطنية في سوق العمل يتطلب توعية المواطنين بأهمية مراجعة

نظرتهم بشكل أكثر شمولية للأعمال ذات الطبيعة الإنتاجية والمهن المختلفة باعتبار أن العمل الإنتاجي لا يقلل من شأن الوضع الاجتماعي للمواطنين .

وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارتي العمل والشئون الاجتماعية والتخطيط أن نسبة المواطنين العاملين في القطـاع الصناعي لا تتعدى وأحداً فى المائة مقابل ٨٨% للأجانب و١١% للعرب (جريدة البيان ، ٢٠٠٢) .

الاستنتاجات و التوصيات:

*** الاستنتاجات**

1- غياب القطاع الخاص في مواجهة سوق العمل العراقي بسبب انهيار البنى التحتية لإقامة المشاريع التي تستوعب تلك الطاقات الهائلة من خريجي الجامعات وبالذات في قطاعات الصناعة والزراعة الحديثة والسياحة والأعمار والخدمات .

٢- سوء التخطيط والتوجيه لأجهزة الدولة في معالجة تلك المشكلة وعدم الموائمة بين الإعداد الهائلة وسوق العمل .

٣- عدم تشجيع الدولة للقطاع الخاص وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة .

*** التوصيات**

١)تبني سياسة سكانية هدفها في الأمد الطويل التأثير في معدل الخصوبة الكلي ومن ثم معدل النمو السكاني باتجاه تنازلي لكي يتسنى للعراق التمهيد للدخول في منطقة الهبة الديموغرافية

٢)لابد من رفع كفاءة الاقتصاد العراقي من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار بما يحقق زيادة في مستوى الإنتاجية والناتج ويضمن تغطية الزيادات الحاصلة في الطلب الكلي الفعال للفئة المستهلكة والمنتجة معا، ويقلل الضغط على الموارد الاقتصادية

٣)تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.

٤) التأكيد على الدور الاقتصادي للمرأة من خلال تبني إستراتيجية للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها مما يعزز من ثقافة التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل.

٥)تمكين فئة الشباب مع السعي إلى زيادة مشاركتها الفاعلة في القضايا التي تدعم مسارات التنمية المستدامة.

٦)لضمان فاعلية سياسة التشغيل وواقعيتها لابد أن يكون هناك ميزان للقوى يحقق الموائمة بين المعروض والمطلوب من الأيدي العاملة ويكون الدليل الاسترشادي لخطة التنمية في تقدير احتياجاتها الفعلية من قوة العمل المتاحة وبما يضمن سلامة اتجاهاتها القطاعية الكمية والنوعية في آن واحد.

٧)للحد من الحراك السكاني المشوه بفعل عامل التحضر لابد من تبني سياسات زراعية متطورة تجعل من تنمية الريف من أولويات أهدافها ولتكون عامل جذب وتوطين لقوة العمل المهاجرة ويمكن أن يكون للقطاع الخاص دورا في تحقيق هذا الهدف من خلال حفزه على الاستثمار في الريف وتطوير الثروات الحيوانية.

٨)دعم القطاعات التي تستوعب إعدادا كبيرة من قوة العمل أي استخدام أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال كقطاع البناء والإنشاءات وقطاع الخدمات اللذان يساهمان مساهمة فعالة في معالجة الوتيرة العالية لمعدلات البطالة.

المصادر

المنشورات التقارير

١-تقرير التنمية البشرية في العراق ،٢٠٠٠ .

٢-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، أوبك ، عام ٢٠٠٢ .

٣-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي، أيلول ،٢٠٠٣ .

٤-التقرير المعلن في الندوة المنعقدة في بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات إحصائية ، ١٨ شباط /٢٠٠٤.

٥-مسح للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية في منطقة الاسكوا (١٩٩٩-٢٠٠٠) ، نيويورك .

٦ - دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ .

٧- جريدة الاتحاد العدد (١١٠٢٥) سبتمبر ٢٠٠٥ .

٨- جريدة البيان – أكتوبر ٢٠٠٢

٩- التعطل في دول الاسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا ، عمان ٢٦-٢٩ تموز ، ١٩٩٣ .

١٠- الإبراهيمي ، الأخضر ، الأمم المتحدة ، لقاء صحفي مع قناة العراقية ، ٢٠٠٤/٢/٦.

١١-عناد ، مجذاب بدر ، مجموع محاضرات مادة الزراعي على طلبة ماجستير اقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٢- فقيه ، عادل ، " اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل أبرز تحديات الدول العربية " لمنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل في الرياض ، ٢٦ شباط ٢٠١٤ .

المصادر العربية الأجنبية

١٣- باقر،محمد حسين، " قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) " ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(٣) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٦.

١٤- الحباشنه ، ماجد ، أثر العلاقة التكاملية بين المؤسسة الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم وتأهيل العنصر البشري ، مؤسسة التدريب المهني ، عمان- الأردن ، ٢٠٠٩.

١٥- حمزة ، كريم محمد ؛ آمال شلاش ؛ باسل يوسف؛ عدنان مصطفى؛ همام الشماع ؛ محسن خليل، " الفقر والغنى في الوطن العربي "، الطبعة الأولى ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية ٢٢-٢٣ تشرين أول ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٦-اللحيدان ، حمد بن عبد الله ، " التعليم العالي التقني والتدريب المهني هو العمود الفقري للتنمية " ،على شبكة المعلومات الالكترونية http// WWW.Alryadn.com/2011/5/20

١٧-المطيري ، محيا بن خلف عبد ، " إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي " ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، ٢٠٠٧ .

١٨-ناجي ألغزي" ظاهرة الفساد، مسبباتها وتحليل أثارها على المجتمع العراقي" ، صوت العراق ،٢٠٠٩.

١٩-سالم ، عماد عبد اللطيف ، " القطاع الخاص وأنماط التشغيل في العراق ، أبعاد المشكلة وإشكالية الحل "،٢٠١١،الموقع على شبكة تكنولوجيا المعلومات .http//WWW.ahewar.org/

٢٠-سوزان حسن أبو العينين ، " الفقر في الدول العربية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٢١- سيد علي ، علي أحمد ، " سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل" ، الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٩ .

٢٢-فرغل ، منصور ، على شبكة المعلومات

http//WWW.Hrdiscussion.com/hr475,2010,htm.

٢٣-القزاز، إسماعيل إبراهيم ، " تدقيق أنظمة الجودة " ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١٠ .

٢٤-الراوي ، علاء شفيق وعبد الجاسم ، عبد الرسول ، "اقتصاد العمل" ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

٢٥-شخاتره ،حسين ؛ آخرون ، " البطالة والفقر : واقع وتحديات " ، الأردن ، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع ٬ عمان، ٢٠٠٠ .

٢٦-الخصاونة ،محمد ؛ عبد السلام النعيمات؛ عبيد الروضان؛ عبد الرزاق بني هاني ، "الفقر والبطالة في الأردن" ، الطبعة الأولى، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية ، عمان ، ١٩٩٨ .

27- Albert Edmonton, ," Educational quality indicators" , Annotated Bibliography,cdition,Canada , 1999 .

28-Harvey. Lee , " Quality in higher education" , Paper at the Swedish Quality Conference , University of Central England in Birmingham-UCE , UK ,1999.

29-Stanley, Gordon ," performance indicators and quality review in lustration universities ", higher educ. , Research and development ,VOI.4, 1995.

30-Stewart , T.A.Intellectul capital , " The New Wealth of Organizations Double Day Currency" , New York , 1999.

31-Valeria, Bryan , " diagnostic and prescriptive instrument of quality indicators", U.S.A. VOI 34, 1998.